مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (٢)
الإصدار الثاني العشرون
(١-١١) ٢٠٢٤

التحكيم القضائي

خالد أحمد العمايرة

*كلية القانون، استاذ مساعد في القانون الدولي العام، جامعة اربد الأهلية، **الأردن***

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ يونيو ٢٠٢٤م

الملخص

جاءت هذه الدراسة بهدف التعريف بالتحكيم القضائي وبيان أساسه القانوني، وبيان مزاياه ومعوقاته، والتعرف على تشكيل هيئة التحكيم القضائي وأهمية موافقة المُحكم على المهمة الموكلة إليه وما يتعلق بالتحكيم من إجراءات وبيان الحجية التي يتمتع بها في القانون، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن اتفاق التحكيم القضائي هو المصدر الرئيسي لسلطة المحكمين ويحول دون اختصاص القضاء بنظر النزاع، ويعتبر اتفاق التحكيم القضائي عقداً مستقلًا عن العقد الأصلي .كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة إصدار تعديلات قانونية تنظم إجراءات التحكيم القضائي، بما في ذلك إصدار الأحكام وحجيتها وتنفيذها.

Abstract

This study aimed to define space arbitration, explain its legal basis, its advantages and obstacles, identify the formation of the space arbitration panel, the importance of the arbitrator's approval of the task assigned to him, the arbitration-related procedures, and explain the authority it enjoys in the law. The study reached several results, the most important of which is that the space arbitration agreement is the main source of the arbitrators' authority and prevents the judiciary from having jurisdiction to consider the dispute. The space arbitration agreement is considered an independent contract from the original contract. The study also recommended a number of recommendations, most notably the need to issue legal amendments to regulate space arbitration procedures, including the issuance of judgments, their authority, and their implementation.

*** مُقدمة**

إن ثورة الاتصالات قد أحدثت تغييراً كبيراً في كيفية تواصل الناس وتبادل المعلومات، فقد أصبح من الممكن للأشخاص الاتصال ببعضهم البعض دون قيود جغرافية، وأن يتبادلوا البيانات والمعلومات بشكل سريع وبتكلفة أقل، ومن أبرز مظاهر هذا التغيير هو نظام التحكيم القضائي، الذي ظهر كوسيلة فعالة لفض المنازعات بعيداً عن تعقيدات النظام القضائي التقليدي .ففي هذا النظام، يتم اختيار أشخاص محايدين) المُحكمون (للفصل في نزاع معين بناءً على اتفاق بين الأطراف المتنازعة .وتُستمد سلطة المحكم من نصوص القانون، سواء الوطني أو الدولي.

لذلك، كان لزاماً البحث عن وسيلة أكثر ملاءمة وفعالية لتسوية هذه المنازعات في البيئة الإلكترونية، وفي هذا السياق، برز التحكيم القضائي كوسيلة مُلائمة وفعالة لتسوية هذه المنازعات .فمع انتشار وسائل الاتصال الحديثة والاستخدام المتزايد للحاسب الآلي والإنترنت في إبرام العقود الدولية، أصبح التحكيم القضائي حلًا مُناسبًا لمعالجة التنوع المتزايد للمشكلات الناجمة عن هذه المعاملات، ويتميز هذا النظام بإجراءات تتم بالكامل عبر الإنترنت، بدءاً من إبرام اتفاق التحكيم إلى تبادل المستندات والرسائل الإلكترونية وتعيين المحكم وانتهاءً بإصدار قرار التحكيم.

التحكيم هو إحدى الطرق لحل المنازعات حيث يتفق أطراف علاقة قانونية على إحالة نزاعاتهم إلى محكم أو مجموعة محكمين للفصل فيها بحكم ملزم بدلاً من اللجوء إلى المحاكم العادية .ويتميز التحكيم بسرعة الإجراءات وانخفاض التكاليف مقارنة بإجراءات المحاكم التقليدية، وقد أخذ المُشرع الأردني بهذه الطُرق والوسائل التكنولوجية الحديثة في قانون التحكيم وذلك وفقًا لنص المادة (10/1) من قانون التحكيم رقم 31 لسنة 2001.

*** مُشكلة الدِراسة**

تتمثل مُشكلة الدراسة في بيان ماهية التحكيم القضائي وبيان مدى كفاية نصوص قانون التحكيم الساري في المملكة في انعقاد التحكيم القضائي، وهل يتمتع التحكيم القضائي بحجية التحكيم العادي ذاتها من حيث الانعقاد وصحة الإجراءات ونفاذ الأحكام.

*** أسئلة الدِراسة**

١- ما المقصود بالتحكيم القضائي وما أساسه القانوني؟

٢- ما مزايا وتحديات التحكيم القضائي؟

٣- كيف تتشكل هيئة التحكيم القضائي؟

٤- ما هي إجراءات التحكيم القضائي وما حجيته في القانون؟

*** أهداف الدِراسة**

١- التعريف بالتحكيم القضائي وبيان أساسه القانوني.

٢- التطرق إلى مزايا التحكيم القضائي والتحديات التي تواجهه.

٣- التعرف على تشكيل هيئة التحكيم القضائي وأهمية موافقة المُحكم على مهمته.

٤- بيان إجراءات التحكيم القضائي وحجيته في القانون.

*** أهمية الدِراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح كيفية استفادة التحكيم القضائي من التطورات التكنولوجية الحديثة لتعزيز فعاليته في تسوية المنازعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية والدولية، في ظل غياب التنظيم القانوني الكافي في هذا

الجانب، وفي ظل الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت والمنازعات الناشئة عن هذا الاستخدام.

*** منهجية الدِراسة**

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف عملية التحكيم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تنفيذها، وتحليل النصوص التشريعية الأردنية المتعلقة بموضوع التحكيم والوسائل التكنولوجية المستخدمة فيه، وتحديد مدى ملاءمته للتطورات التكنولوجية الحديثة.

*** الدِراسات السابقة**

المزروعي، حمدان فاهد سعيد .(2019) .الآثار المترتبة على تفعيل دور القاضي في التحكيم الإلكتروني .*مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص*،-198 223.

التقدم التقني في نظم المعلومات الإلكترونية أدى إلى ظهور التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية المنازعات التجارية، التحكيم الإلكتروني هو نظام قضائي خاص يتم فيه إحالة النزاع إلى طرف ثالث محايد عبر وسائل الاتصال الحديثة، لإصدار حكم ملزم للأطراف .أبرز مميزات التحكيم الإلكتروني هي ملاءمته لطبيعة العقود الإلكترونية، وكونه الأسلوب الأمثل لتسوية المنازعات الرقمية .ومع ذلك، لحداثة هذا النوع من التحكيم وغياب تشريعات وطنية ودولية كافية، ظهرت بعض التحديات القانونية . لذلك، سيتم التركيز في هذه الرسالة على دور القاضي الوطني في تفعيل التحكيم التجاري الإلكتروني، وآثار ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظهور التحكيم الإلكتروني أظهر محدودية القواعد التقليدية للتحكيم.

*** ماهية التحكيم القضائي ومزاياه وتحدياته**

أدت التطورات الاقتصادية والتقنية في العقود الأخيرة إلى ظهور حاجة ماسة لآليات فعالة لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، حيث أصبحت المعاملات التجارية عبر الإنترنت سريعة وتتم باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما جعل اللجوء إلى القضاء العادي أو التحكيم التقليدي طرقًا غير ملائمة، حيثُ ظهر التحكيم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كوسيلة أكثر فعالية لحل هذه المنازعات، فهو يتميز بسرعة الفصل في القضايا وتكاليف معقولة، كما أن المحكمين هم عادةً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التجارة الإلكترونية، مما يضمن صدور أحكام تنسجم مع التطورات في هذا المجال، إلا أنه واجه بعض التحديات.

أولاً– التعريف بالتحكيم القضائي

إن التزايد المستمر في إبرام العقود والمعاملات الإلكترونية قد أدى إلى زيادة الخلافات والنزاعات الناتجة عن هذه العقود والمعاملات .وعليهِ، ظهر ما يعرف بـــ "التحكيم الإلكتروني"، والذي يهدف إلى تسوية المنازعات الناتجة عن هذه المعاملات بسرعة فائقة، دون الحاجة إلى التواجد المادي أو الحضور الشخصي لأطراف النزاع أمام هيئة التحكيم.

١– تعريف التحكيم القضائي

يُعرف التحكيم القضائي على أنه آلية لتسوية المُنازعات تتفق عليها أطراف المُعاملة الإلكترونية بحيث يتم إخضاع هذه المنازعات إلى شخص ثالث مُحايد (المُحكم) لِينظر فيها ويُصدر قرارًا مُلزمًا لهم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات وإصدار القرارات، بدلًا من

الاعتماد على الوسائل التقليديّة المُتبعة في التحكيم العادي، وهذا يتناسب مع طبيعة المعاملات الإلكترونية التي تتميز بالسرعة والتكنولوجيا المتطورة، مما يجعل التحكيم الإلكتروني وسيلة فعالة وسريعة لتسوية المنازعات الناشئة عن هذه المعاملات.

كما يُمكن تعريف التحكيم القضائي بأنه آلية لتسوية المنازعات تتم إجراءاتها عبر الإنترنت، حيث يتم إجراء جلسات التحكيم بطريقة سمعيّة وبصريّة دون تواجد أطراف النزاع في مكان محدد، أي أن التحكيم القضائي يعتمد بالكامل على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، بحيث يتم إعداد وإدارة إجراءات التحكيم والتواصل بين جميع الأطراف) المحكم والخصوم (عبر الإنترنت وبدون الحاجة إلى التواجد الفعلي في مكان محدد.

٢- الأساس القانوني للتحكيم القضائي

يقوم التحكيم أساسًا على مبدأ سُلطان الإرادة، أي أنه يتم بموافقة وإرادة أطراف النزاع، بمعنى أنه لا يُمكن إجراء التحكيم إلا إذا اتفق الأطراف على اللجوء إليه بشكلٍ واضح، وفي حال عدم وجود هذه الإرادة فإن الاختصاص ينعقد للقضاء .ومع ذلك، فإن إرادة الأطراف وحدها لا تكفي، بل يجب أن يُقر المُشرع هذا الاتفاق ويُجيز اللجوء إلى التحكيم، أي أن الجوهر القانوني للعملية التحكيمية هو وجود إرادة الأطراف مع إقرار المشرع لها .وبالتالي، إذا توافرت إرادة الأطراف طبقًا للشكلِ المطلوب قانونًا، فإنهم مُلزمون بحسمِ النِزاع عن طريق التحكيم والالتزام بحكمهِ، مالم يتنازلوا عن اتفاق التحكيم، وقد أقر المشرع الأردني هذه الوسائل في المادة/10) ب (من قانون التحكيم .

يهدف التحكيم القضائي أساسًا إلى تنقية وتأمين بيئة العمل الإلكتروني، من خلال حل المنازعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية، كما يهدف إلى تقديم الخدمات الاستشارية التي تساعد في منع حدوث هذه المنازعات . علاوة على ذلك، يهدف التحكيم القضائي إلى تقديم خدمات التحكيم عن طريق محكمين وطنيين أو دوليين باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، وذلك لتسوية المنازعات الناتجة عن العلاقات الإلكترونية، سواء بين الدول أو الأفراد أو الشركات.

ثانياً- مزايا التحكيم القضائي وتحدياته

يتمتع التحكيم القضائي بمجموعة واسعة من المزايا التي تُميزه عن التحكيم التقليدي، إلا أنه لا يخلو هذا النمط من بعض التحديات والمعوقات، وفي هذا المطلب سيتم التعرف على أبرز مزايا التحكيم القضائي والتحديات التي تواجهه.

١- مزايا التحكيم القضائي

أ- **السرعة في حل النزاعات:** التحكيم الإلكتروني يتميز بسرعة الفصل في المنازعات مُقارنة بالتحكيم التقليدي، ذلك لأنه لا يتطلب حضور أطراف النزاع ماديًا أو تقديم المُرافعات والبينات بشكلٍ شخصي، حيثُ يُمكن للأطراف تقديم جميع المستندات والأدلة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، مما ينتج عنه سرعة في إنجاز إجراءات التحكيم .

ب- **تجنب تنازع القوانين:** عقود التجارة الإلكترونية تُعد عقودًا دولية الطابع، لا تقتصر على إقليم محدد، وإنما تتعامل مع مساحة عالمية واسعة وغير محدودة جغرافيًا، هذا الطابع الدولي يُشكِّل تحديًا كبيرًا فيما يخص تنازع القوانين المطبَّقة عليها .فلا توجد قواعد موحَّدة بين الدول لتنظيم هذا النوع

من المعاملات .ونتيجة لذلك، تبرز مشكلة حقيقية فيما يخص تحديد القانون الواجب التطبيق في حال نشوب نزاع، ولقد أثبت التحكيم القضائي فعاليته في حل هذه المشكلة، من خلال منح الأطراف المتنازعة إمكانية اختيار القانون الذي سيطبَّق على النزاع، عبر آليات التحكيم التي تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة .وبذلك، يُساهم التحكيم الإلكتروني في تجاوز تحديات تنازع القوانين التي تواجه عقود التجارة عبر الإنترنت.

ج- اختيار المحكمين ذوي الخبرة: التحكيم القضائي يُتيح لأطراف النزاع اختيار مُحكمين مُتخصصين في المجال التقني والفني للتجارة الإلكترونية، هذا الأمر مهم جدًا نظرًا لطبيعة منازعات التجارة الإلكترونية التي تحتاج إلى خبراء في مجالات تقنية متخصصة قد لا تتوفر في القضاء التقليدي .وبالتالي، يعد اختيار المحكمين من خارج دائرة الاختصاص القانوني أحد جوهر عملية التحكيم الإلكتروني.

د- السرية والحد من التكاليف: لقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تقليل تكاليف التحكيم بشكلٍ كبير، فاستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الانترنت لعقد جلسات التحكيم، وتقليل الحاجة للانتقال والسفر، قد أسهم في خفض النفقات المرتبطة بعملية التحكيم .بالإضافة إلى ذلك، فإن التحكيم الإلكتروني يوفر بيئة آمنة وسرية لنقل المعلومات والمستندات، مما يحمي خصوصية الأطراف المتنازعة، هذه الميزات تجعل التحكيم القضائي خيارًا جذابًا للأطراف الراغبة في حل نزاعاتهم بطريقة سريّة وفعالة من حيث التكلفة.

هـ- إحالة **النزاع بشكل إلكتروني:** ويكون ذلك بملء استمارة إلكترونية تشكل طلب التحكيم، ثم يتم رفع النزاع إلى هيئة المُحكمين عبر الإنترنت بسرعةٍ كبيرة، وتتم جلسات المحاكمة من خلال الأجهزة التكنولوجية الحديثة، هذا الأسلوب يوفر سرعة في الإجراءات وأرشفة دقيقة للوثائق والتسجيلات، مما يسهّل إدارة الإجراءات وحفظها إلكترونيًا.

٢- تحديات التحكيم القضائي

تتمثل التحديات الرئيسية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في التحكيم ما يلي:-

أ- المعوقات الفنية والقانونية :على الجانب الفني، تشمل المخاوف ضمان تكامل الأنظمة، وتبادل الوثائق، وتنظيم الجلسات عن بُعد، وصحة البيانات، وأمن المعلومات .وعلى الجانب القانوني، تشمل المخاوف إبرام اتفاق التحكيم، وتحديد مكان التحكيم، وإصدار قرارات ملزمة.

ب- عدم مواكبة القوانين والأنظمة للتطور السريع في التجارة الإلكترونية، مما يخلق فجوة تنظيمية.

ج- التوثيق والتوقيع الإلكتروني :تحديات التحقق من هوية الأطراف وصحة المستندات.

د- مكان التحكيم :التحكيم عن بُعد يخلق مكانًا افتراضيًا بدلًا من مكان فعلي للأطراف.

هـ- مخاطر الأنظمة الإلكترونية :مثل الفيروسات والرسائل غير المرغوب بها، والتي قد تؤثر على سير إجراءات التحكيم.

*** خصومة التحكيم القضائي**

تم استحداث التحكيم القضائي كنموذج للتحكيم يتلاءم مع التجارة الإلكترونية، يتفق الأطراف بموجبه على إحالة النزاعات الناشئة عن معاملات التجارة الإلكترونية إلى مُحكم أو أكثر ليفصلوا فيها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، يعتمد هذا النوع من التحكيم على إرادة الأطراف

في اختيار مُحكم مُحايد .وبمجرد قبول المُحكم لهذه المهمة، يصبح له وحده سُلطة الفصل في النزاع دون تدخل من الأطراف .

أولاً– هيئة التحكيم القضائي

يتم التحكيم عن طريق هيئة مُشكلة من مُحكمين يستخدمون التكنولوجيا الحديثة لإدارة عملية التحكيم وإصدار الأحكام، يتم تشكيل هيئة التحكيم بموافقة الأطراف أو عن طريق المحكمة المختصة في حال عدم التوافق .هناك شروط معينة يجب توافرها في المحكم وعليه الإفصاح عن استقلاليته وأهليته للمهمة عبر الوسائل التكنولوجية .بقبول المُحكم للمهمة، تبدأ إجراءات التحكيم وتترتب عليه حقوق والتزامات تجاه أطراف النزاع.

١– تشكيل الهيئة المُحكمة

على الرغم من أن حُكم التحكيم هو عمل قضائي، إلا أنه يختلف عن أحكام المحاكم العادية، فالمُحكمون يتم اختيارهم من قبل أطراف النزاع بشكلٍ مباشر، بينما القضاة معينون من قبل الدولة ضمن النظام القضائي المتكامل، كما أن قواعد وسلطات المحكمين تختلف من هيئة تحكيم إلى أخرى، بخلاف القضاة الذين يخضعون لنظام موحد يتعلق بشؤونهم جميعًا، والمبدأ الأساسي في تكوين هيئة التحكيم هو سمو إرادة الأطراف .فالأطراف هم من يحددون تشكيل هيئة التحكيم وقواعدها، وإذا اتفقوا على طريقة مُحددة لاختيار المُحكمين، فإنه يتعين الالتزام بذلك الاتفاق.

وقد أخذ المشرع الأردني بهذا المبدأ حيثُ نصت المادة (14) من قانون التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم على" :تشكل هيئة التحكيم باتفاق الطرفين من محكم واحد أو أكثر فاذا لم يتفق على عدد المحكمين كان العدد ثلاثة."

وجاء في المادة (16) من القانون السابق الذكر الإجراءات التي تتبع في حال عدم اتفاق أطراف التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم:-

أ- إذا كان التحكيم من محكم واحد، تعينه المحكمة المختصة بناء على طلب أحد الأطراف.

ب- إذا كان التحكيم من ثلاثة محكمين أو أكثر:-

- يعين كل طرف محكمًا.
- يتفق المُحكمان المُعينان على تعيين المُحكم الثالث.
- إذا لم يُعين أحد الأطراف مُحكمه أو لم يتفق المُحكمان على المُحكم الثالث، تقوم المحكمة المُختصة بتعيينه بناءً على طلب أي من الأطراف.

وفي حال عدم اتفاق الأطراف على تعيين مُحكم أو هيئة تحكيم، تقوم محكمة الاستئناف المُختصة بتعيين المُحكمين للنظر في النزاع.

بوجه عام، يُعتبر اختيار المحكم شكلًا من أشكال التفويض من قبل الأطراف المُتنازعة لشخصٍ آخر لحل نزاعهم، وقد اشترط القانون الأردني أن يكون عدد المُحكمين وتريًا، وذلك لتجنب المشاكل التي قد تنشأ من انقسام المُحكمين إلى فريقين متساويين، كما أن وجود مُحكم واحد يُقلل من تكاليف التحكيم ويسهل إجراءاته، ويضمن حيادية المُحكم وتجنب الخلافات المُمكنة في حال تعدد المحكمين.

يجب أن يكون المحكم محايدًا ومستقلًا، أي ليس طرفًا في النزاع، فالشخص لا يمكن أن يكون طرفًا في النزاع وأن يكون مُحكمًا في نفس الوقت، كما لا يجوز أن يكون

المُحكم مرتبطًا وظيفيًا بأي من أطراف النزاع أو وكيلاً لأحدهم، فالاستقلال يتطلب أن يكون المُحكم في موقع لا يجعله مُتأثرًا بأي علاقة ماليّة أو اجتماعيّة بأطراف النزاع، ونصت المادة (17) من قانون التحكيم على أنه" لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكًا حول حيدته واستقلاله."

٢- موافقة المُحكم على مهمته

إذا تم اختيار شخص ما ليكون مُحكمًا، سواء من قبل الطرفين أو من المُحكمين أو المحكمة، فإنه لا يلتزم بتولي مهمة التحكيم إلا إذا قبل هذه المهمة خطيًا .لا يمكن إجبار شخص على القيام بهذه المهمة، حيث أن المُحكم لا يؤدي وظيفة عامة مُلزم بها قانونًا، بل يقوم بعمل خاص . وبالتالي، يجب على المُحكم أن يُعبر عن قبوله أو رفضه لهذه المهمة، وقد اشترط قانون التحكيم الأردني أن يكون قبول المُحكم لمهمته كتابيًا وفقًا لنص المادة/15) أ (منه .

تتمثل أهمية الالتزام بالإفصاح من قبل المُحكم في تمكين أطراف النزاع من الطعن في حُكم المُحكم إذا لم يتوافر فيه الحياد والاستقلال، وكذلك في توفير جو مناسب للمحكمين للعمل بهدوء بعد إفصاح كل منهم عما قد يُشكك في حياده، حتى إذا لم يقم أحد الأطراف بالطعن .إذا رفض المُحكم المُعيّن من قبل الأطراف أو المحكمة القيام بمهمته، فإن ذلك لا يؤثر على صحة اتفاق التحكيم، ما لم تكن إرادة الأطراف واضحة في أنهم لا يقبلون التحكيم إلا بواسطة هذا الشخص بالذات .وبعد قبول المُحكم مهمته، تتضمن عملية التحكيم التزامات عليه أهمها، النظر في النزاع وإصدار القرار خلال المُدة المُحددة، والحياد عند نظر النزاع، ومُعاملة الأطراف بالتساوي، والمُحافظة على سرية المعلومات.

ثانياً- إجراءات التحكيم القضائي ومحكمة الفضاء

تبدأ إجراءات التحكيم عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة بتقديم طلب التحكيم .بعد ذلك، تتوالى إجراءات التحكيم مثل الإعلانات والتبليغات والمرافعات وتقديم أوجه الدفاع وتبادل المُستندات والمُذكرات، وذلك دون الحاجة إلى تواجد أطراف النزاع أو حضور جلسات التحكيم بشكل مادي، حيث يتم إجراء كل ذلك من خلال الأجهزة التكنولوجية الحديثة، هذه الإجراءات تستمر إلى حين صدور القرار المنهي للنزاع.

١- إجراءات التحكيم القضائي وحجيته

التحكيم القضائي يتطلب اتباع الإجراءات المُعتادة للتحكيم، إلى جانب اتفاق أطراف النزاع على قواعد إضافية خاصة، هذه القواعد الإضافية تتعلق بكيفية التواصل بين المُتخاصمين والمُحكمين عن بُعد، وطريقة تقديم المستندات، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالأطراف المنازعة.

تبدأ الخصومة التحكيمية بتقديم طلب التحكيم من قبل أحد أطراف اتفاق التحكيم إلى الطرف الآخر، هذا الطلب يجب أن يكون مكتوبًا ويتضمن البيانات الأساسية والتي تتضمن معلومات المدعي والمُدعى عليه ومعلومات عن النزاع، والطلبات المتعلقة بحسم النِزاع.

يجب على المدعى عليه الرد على طلب التحكيم المُقدم من المُدعي، مُوضحًا موقفه من طلبات المُدعي والحجج التي يستند إليها، بالإضافة إلى أي اعتراضات أو طلبات يُقدمها عبر البريد الإلكتروني المُخصص للنزاع، ولتسهيل إجراءات التحكيم يتم إنشاء صفحة إلكترونية

خاصة بكل نزاع، والتي تكون محصورة فقط بأطراف النزاع والمُحكمين عبر أرقام سرية، وستحتوي هذه الصفحة على طلب التحكيم والمستندات والإعلانات المتعلقة بالنزاع . الهدف من إنشاء هذه الصفحة هو تسهيل عملية إيداع وتقديم المستندات والطلبات من قبل أطراف النزاع تحت إشراف هيئة التحكيم، بالإضافة إلى إمكانية التسليم والاستلام في أي وقت، حتى أثناء العطل والإجازات.

كل طرف في النزاع له الحق في طلب البيئة الشخصية لإثبات وقائعه .يتم سماع الشهود عبر الهاتف، الاجتماع المصور، الإنترنت) السكايب(، أو أي وسيلة تقرها هيئة التحكيم، وقد يتفق الأطراف على الاكتفاء بتبادل المستندات والمذكرات الخاصة بدفوعهم، وقد تجري الجلسات عبر الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تسمح بتبادل الأصوات والصور والنصوص بشكل متزامن.

يكتسب حكم التحكيم القضائي الحجية بمجرد صدوره، حتى لو كان قابلًا للطعن، فهو بذلك يأخذ نفس المركز القانوني الذي تتمتع به الأحكام القضائية، وهذه الحجية تبقى سارية ما دام الحكم قائمًا، وتزول إذا ما قضي ببطلانه لاحقًا، ونصت المادة (52) من قانون التحكيم الأردني على أنه" :تحوز أحكام المُحكمين الصادرة طبقًا لهذا القانون حجية الأمر المقضي به وتكون واجبة النفاذ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه."

وبناءً على ما سبق فإن أحكام المحكمين تتمتع بحجية قانونية قوية، تُماثل تلك الحجية الممنوحة للأحكام القضائية، وذلك استنادًا إلى عدة شروط وقيود منها، أن الحجية تقتصر على ما تناولته أحكام المحكمين وفصلت فيه من مسائل، أي في حدود الموضوع المعروض عليهم، وأن الحجية تنحصر فيما بين الخصوم أنفسهم، دون أن تتغير صفاتهم، وعلى موضوع النزاع محلًا وسببًا .فمجرد صدور حكم التحكيم القضائي يكسبه حجية الأمر المقضي به، والتي تبقى قائمة بين الخصوم في ذات الموضوع حتى يتم الحُكم ببطلان هذا الحكم.

٢- محكمة الفضاء

في مجال التكنولوجيا والتجارة الدولية، برزت العديد من الهيئات التي سعت إلى تكريس هذه التطورات التكنولوجية وتوظيفها لتعزيز وتطوير التجارة عالميًا .كأحد أهم هذه الهيئات، يمكن ذكر محكمة الفضاء الكندية، فهي تلعب دورًا مهمًا في تنظيم وتسهيل التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال التجارة العالمية، تساهم محكمة الفضاء الكندية بشكل فاعل في تمكين وتعزيز استخدام التطورات التكنولوجية لخدمة التجارة الدولية ونموها.

أ- تأسيس محكمة الفضاء

في عام1996 ، قام الأستاذان كريم بن يخلف وبيير ترودل من كلية الحقوق في جامعة مونتريال بكندا بإطلاق مشروع إنشاء محكمة الفضاء، الهدف من هذه المحكمة كان حل المنازعات الناشئة عن المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت، وذلك باستخدام وسائل إلكترونية بدلاً من الطرق القضائية التقليدية.

وبالفعل، بدأ العمل على هذا المشروع في عام 1999بمساعدة مركز تطوير الاقتصاد الكندي .ومع ذلك، كان لدى واضعي هذه المحكمة إدراك بأنها ستكون ممارسة محدودة نظرًا لطبيعتها التجريبية وارتباطها بالوسط الأكاديمي، مما قد يشكل بعض العقبات أمام انتشارها على نطاق واسع، ودخل القانون المنظم لعمل محكمة الفضاء حيز

التنفيذ في 20 ديسمبر2005 ، مما مكنها من البدء في ممارسة أنشطتها الرسمية.

ولقد تم إنشاء محكمة الفضاء لعدة أسباب رئيسية:-

- قصور القوانين الوطنية في التعامل مع تنازع القوانين الناجم عن التبادل الهائل للمعلومات عبر الإنترنت، هذه القوانين وضعت لحل تنازع القوانين في البيئة الجغرافية، ولا تصلح بطبيعتها لحل التنازع في البيئة الإلكترونية.

- عدم إمكانية أي دولة فردية أن تدعي سيادتها على الفضاء الخارجي المفتوح .لذا يُفضل ترك الحرية للأطراف في استبعاد القواعد التي لا تتفق مع توقعاتهم المشروعة.

- الهدف هو وضع إطار كامل من القواعد التي تنظم هذا النظام القضائي الجديد، بعد دراسة التطبيق العملي وتحديد المزايا والعيوب التي يمكن معالجتها في المستقبل.

- البيئة الإلكترونية تتطلب وجود تنظيمات قانونية خاصة غير مستمدة من الأطر الحكومية التقليدية، بهدف الوصول إلى التنظيم الأمثل للمنازعات الإلكترونية .وتعد محكمة الفضاء محاولة لتحقيق هذه الأهداف.

لذلك، تضم محكمة الفضاء مجموعة من المحكمين القانونيين وغير القانونيين، ذوي ثقافة عالية وتخصص في مجالات الوساطة والتحكيم وقانون تكنولوجيا المعلومات، بهدف تحقيق هذه المفاهيم والأهداف.

مركز الفضاء القانوني في جامعة مونتريال في كندا قد حصل على دعم وشراكة من مجموعة من الجامعات والمراكز البحثية المرموقة، وهذا يعزز موقعه كمركز متميز للبحث والدراسات في مجال قانون الفضاء، ومن الشركاء الأساسيون في هذا المركز هم :جامعة مونتريال) كندا(، جامعة ماكجيل) كندا(، جامعة ليون) 2 فرنسا(، جامعة نامور) بلجيكا .(بالإضافة إلى ذلك، يتلقى المركز دعما من ثلاثة مراكز بحثية تابعة لجامعة مونتريال وهي، مركز الدراسات للقانون العام، ومركز قانون الأعمال والتجارة الدولية، ومركز ولسن لقانون تكنولوجيا المعلومات .

ب- الخدمات التعليمية لمحكمة الفضاء وقواعد التحكيم الخاصة بها

تسعى كليات الحقوق إلى تطوير مهارات طلابها القانونية من خلال إنشاء نماذج محاكاة إلكترونية للمحاكم . في هذه النماذج، يتولى الطلاب أدوار مختلفة، مثل المُدعي والمُدعى عليه والمحامي الذي يدافع عنهما، وكذلك القاضي .هذا النهج التدريبي يهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية اللازمة لممارسة المهن القانونية في المستقبل، والتي باتت تتطلب خبرات متخصصة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة مع ظهور نظام التحكيم الإلكتروني .نجاح هذا النظام سيعتمد بشكل كبير على قدرة المحكمين على استخدام وإتقان هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة.

أما فيما يتعلق بقواعد التحكيم الإلكتروني في محكمة الفضاء، قد أصدرت محكمة الفضاء تنظيمًا خاصًا بالتحكيم الإلكتروني، والذي يتضمن 26 مادة تنظم كافة إجراءات دعوى التحكيم الإلكتروني، بداية من رفع الدعوى وحتى إصدار الحكم النهائي .

جدير بالذكر أن اختصاص محكمة الفضاء القضائي يتسع ليشمل مختلف أنواع المنازعات التجارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية كبراءات الاختراع وحقوق المؤلف

والعلامات التجارية، ويمتد اختصاصها ليشمل منازعات لا تُعد بطبيعتها تجارية، مثل تلك المتعلقة بحرية التعبير وانتهاك الحياة الخاصة.

*** الخاتمة**

من خلال هذه الدراسة، تبين أن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التحكيم القضائي يُعد أمرًا حيويًا ومتزايد الأهمية، فالتطورات التقنية في مجال الاتصالات والتواصل عن بُعد، بالإضافة إلى التقدم في تقنيات المعلومات، قد مهدت الطريق لإجراء عمليات تحكيم فعالة دون الحاجة إلى التواجد المادي المباشر للأطراف المتنازعة والمُحكمين.

ويُشكل هذا التوجه نحو التحكيم القضائي عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة فرصة كبيرة لحل النزاعات بطريقة سريعة وفعالة، كما يُسهم في تقليل التكاليف والمخاطر المرتبطة بانتقال الأطراف إلى موقع واحد لإجراء جلسات التحكيم .وبالتالي، فإن التحكيم القضائي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة يُمثل نموذجًا واعدًا لحل النزاعات شريطة وضع الإطار التنظيمي والقانوني المناسب لتعزيز ثقة الأطراف وفعالية هذه الإجراءات.

*** النتائج**

١- أن التحكيم القضائي يتم عبر الأجهزة التكنولوجية الحديثة نتيجة اتفاق الأطراف على إجراء التحكيم وعقد الجلسات والتواصل عن بُعد، والاتفاق هو أساس التحكيم.

٢- يتميز التحكيم القضائي بانخفاض التكلفة واستخدام الوسائط السمعيّة والبصريّة بدلًا من التواصل المباشر، ويتميز أيضًا بالسرية وبسرعة إصدار الأحكام نظرًا لسرعة تبادل المُستندات والمُذكرات عبر الأجهزة التكنولوجي.

٣- أن اتفاق التحكيم القضائي هو المصدر الرئيسي لسلطة المحكمين ويحول دون اختصاص القضاء بنظر النزاع، ويعتبر اتفاق التحكيم القضائي عقدًا مستقلًا عن العقد الأصلي.

٤- أشار المُشرع الأردني إلى الوسائل التكنولوجية في قانون التحكيم، مما يدل على اعترافه بها.

٥- تحظى محكمة الفضاء بشراكات وتعاون مع جامعات ومراكز بحثية مرموقة، مما يعزز مكانتها كمركز متخصص في هذا المجال.

*** التوصيات**

١- أوصي بضرورة إصدار تعديلات قانونية تنظم إجراءات التحكيم القضائي، بما في ذلك إصدار الأحكام وحجيتها وتنفيذها.

٢- أقترح العمل على إنشاء مراكز متخصصة للتحكيم القضائي، ربما من قبل الجامعات أو نقابة المحامين.

٣- العمل على تنظيم دورات تدريبية لإعداد مُحكمين قادرين على استخدام التقنيات الحديثة في التحكيم.

٤- تعديل المادة العاشرة من قانون التحكيم الأردني لتشمل جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة، بما يتماشى مع القوانين ذات الصلة.

٥- توسيع نطاق التعاون والشراكات مع مؤسسات قضائية وأكاديمية دولية لتعزيز دور محكمة الفضاء كآلية فعالة لحل النزاعات في البيئة الإلكترونية.

*** المراجع**

ابراهيم احمد (2008). اختيار طريق المحكم، مركز عين شمس للتحكيم، بحث مقدم للدورة العامة لإعداد المحكم.

إبراهيم، خالد (2008). التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية القاهرة، دار الفكر العربي.

ابو الهيجا، محمد (2011). التحكيم الإلكتروني عمان، دار الثقافة.

أبو الوفا، أحمد (1988). التحكيم في القوانين العربية، الإسكندرية، مصر.

التحيوي، محمود (2006). التحكيم الإلكتروني، دار المعارف، الإسكندرية، مصر.

الرافعي، أميرة (2005). التحكيم في المنازعات النشأة عن العقود الإلكترونية الاسكندرية، منشاة المعارف.

زمزم، عبد المنعم (2014). شرح قانون التحكيم دراسة في إطار التحكيم التقليدي والتحكيم الإلكتروني، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة.

الشواربي، محمد (1999). التحكيم والتصالح في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف.

الطراونة، مصلح، والحجايا، نور (2005). التحكيم الإلكتروني، مجلة الحقوق، جامعة البحرين.

طنطاوي، شادي (2006). النظام القانوني للتعاقد والتوقيع والتجارة الإلكترونية، مركز الدراسات العربية.

عاطف، عبد الحميد (2017). الطبيعة القانونية لاتفاق التحكيم، دار النهضة العربية، القاهرة.

عبد الوهاب، محمد (2010). مجتمع المعلومات العالمي وفض النزاعات عبر الإنترنت، منشأة المعارف الوطنية.

فوزي، سامي (1999). التحكيم في التجارة الدولي، دار الثقافة، عمان، الأردن .

القيلوبي، سميحة (2002). دراسات قانونية في التحكيم التجاري القاهرة، دار النهضة.

ممدوح، خالد (2008). التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

ناصيف، فهمي (2005). التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

والي، فتحي (2014). التحكيم في المنازعات التجارية والدولية علمًا وعملًا، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.